الأمم المتحدة S/2019/780

مجلس الأمن

Distr.: General
1 October 2019
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا

تقرير الأمين العام

أولا – مقدمة

١ – يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ٢٤٣٥ (٢٠١٨) الذي جدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وقرار المجلس ٢٣٦٦ (٢٠١٧) الذي طلب فيه إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن أنشطة البعثة كل ٩٠ يوما. ويغطي التقرير الفترة الممتدة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

ثانيا – التطوُّرات الرئيسية

٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنجز رئيس كولومبيا إيفان دوكيه ماركيس السنة الأولى من إدارته. وفي ما يتعلق بعملية السلام، أبرزَ الرئيس دوكيه أوجهَ التقدم المحرزة في تنفيذ استراتيجية ”سلام مع شرعية“، بينها عددٌ من المشاريع الإنتاجية التي أُقرت لصالح المقاتلين السابقين، وبدءُ تنفيذ البرامج الإنمائية المركّزة على الأراضي، والزياراتُ التي قام بها إلى المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج بغية تعزيز الثقة مع المقاتلين السابقين. وينبغي لهذه الجهود التي هي موضع ترحيب أن تسير جنبا إلى جنب مع إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الجوانب الأخرى من الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، وهو كناية عن مجموعة مترابطة من الالتزامات المتبادلة من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية للمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع.

٣ – وفي ٢٩ آب/أغسطس، أعلن رئيسُ المفاوضين السابق للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي في محادثات هافانا للسلام، المعروف أيضا باسم ”إيفان ماركيس“ في بيانٍ مسجل على شريط فيديو عن عودة إلى الكفاح المسلح تحت اسم ”القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي“ بحجة أن الدولة الكولومبية ”خانت“ اتفاق السلام. ودعا ”ماركيس“ الذي كان محاطا بنحو ٢٠ شخصا بينهم ٥ من القادة السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الذين كانت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام اتخذت في حقهم إجراءات تحقق من عدم الامتثال بسبب عدم تحمل مسؤولياتهم بموجب اتفاق

041019 031019 19-16135 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

السلام، المنشقين عن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي إلى الانضمام إلى مجموعته وأعلن عن عزمها على السعي إلى تنسيق الجهود مع جيش التحرير الوطني.

٤ – وقوبل هذا الإعلان سريعا بالرفض من قبل جميع قطاعات المجتمع ومؤسسات الدولة والمجتمع الدولي، بما في ذلك بعثة التحقق. ورفض الحزب السياسي ”القوة الثورية البديلة المشتركة“ هذا الإعلان فورا وأكد من جديد التزامه باتفاق السلام، وشرع في إجراءات لطرد مَن ظهروا في شريط الفيديو من الحزب. ودان الرئيس دوكيه الإعلان معتبرا إياه تهديدا من جماعة إجرامية تحاول تغطية أنشطتها غير المشروعة، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات، بمبررات إيديولوجية. كما أكد أن الحكومة ستواصل دعم المقاتلين السابقين الممتثلين للقانون. وحظي هذا الموقف بعبارات دعم واسع النطاق من القطاعات المختلفة للغالبية العظمى من القادة والمقاتلين السابقين للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي الذين ما زالوا ملتزمين بعملية السلام، كما أُطلقت دعوات عدة إلى تنشيط تنفيذ اتفاق السلام ككل. وأجرت الحكومة وقيادة حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والبعثة منذ ذلك الحين زيارات إلى المناطق التي أعيد دمجها، بصورة مشتركة في معظم الحالات، من أجل المساعدة على طمأنة المقاتلين السابقين وإعادة التأكيد على دعمها لجهود إعادة الإدماج، بما في ذلك زيارة قادَها الرئيس دوكيه إلى المنطقة الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج ميراباي (مقاطعة كاكويتا) في ١٨ أيلول/سبتمبر.

٥ – وستُجرى انتخابات في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر لانتخاب ٣ ٣٠٦ مسؤولين محليين وفي المقاطعات، بينهم محافظون وعمد وأعضاء مجالس محلية، سيتولون مهامهم في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠. ويبين التصاعد الحاد الأخير في الهجمات التي تستهدف المرشحين من مختلف الأطياف السياسية المخاطر التي تواجه هذه الانتخابات المحلية الأولى التي تجرى في جميع أنحاء البلد منذ دخول اتفاق السلام حيز النفاذ. وأكدت بعثة المراقبة الانتخابية غيرُ الحكومية في تقرير لها في أيلول/سبتمبر وقوع ٥٤ حادثة عنف انتخابي منذ إغلاق باب تسجيل المرشحين في ٢٧ تموز/يوليه، بينها ٧ عمليات قتل و ٥ اعتداءات وحادثتا خطف و ٤٠ تهديدا. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، أصدر مكتب أمين المظالم تحذيرا مبكرا حدد فيه ٤١٨ بلدية (٣٦ في المائة من مجموع البلديات في كولومبيا) تواجه مخاطر مرتبطة بالعملية الانتخابية، تُعزى أساسا إلى وجود جماعات مسلحة غير مشروعة.

٦ – وفي ٢٦ آب/أغسطس، وبقيادة رئيس اللجنة الوطنية للمجلس الوطني من أجل السلام والمصالحة والتعايش المونسنيور هيكتور فابيو هيناو، وقّع مكتب المفوض السامي للسلام، و ١٢ من الأحزاب السياسية الوطنية، بينها القوة الثورية البديلة المشتركة، الميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف خلال الحملة الانتخابية، لرفض العنف والوصم ولتعزيز الحوار والحقوق السياسية في سياق الانتخابات المقبلة. وأشار الرئيس دوكيه، الذي وقّع الميثاق بصفة شاهد، إلى أن الكولومبيين قادرون على التلاقي عند تركيزهم على مصالح الأمة. ووقَّع ممثلي الخاص أيضا بصفة شاهد. والجهود جارية حاليا لتوقيع وتنفيذ مواثيق مماثلة على مستوى المقاطعات وعلى المستوى المحلي، بما في ذلك من خلال مجالس المقاطعات والمجالس البلدية بشأن السلام والمصالحة والتعايش.

٧ – وفي ٢٠ تموز/يوليه، افتُتحت الدورة التشريعية للفترة ٢٠١٩–٢٠٢٠. وشدد الرئيس دوكيه والرئيسان الجديدان لمجلسي البرلمان على أهمية العمل من أجل الوحدة والتوافق الوطني. وحتى تاريخه، قدمت الحكومة وأعضاء الكونغرس أكثر من ٤٤٠ من مشاريع القوانين والإصلاحات الدستورية، يتعلق

بعضـها بجوانب رئيسـية من اتفاق السـلام. وأكرر دعوتي لجميع الأحزاب إلى التأكد من أن تكون أي إصـلاحات مقترحة ثمرة حوارٍ جامع، ومن عدم تطبيقها بأثر رجعي، ومن أنها تحترم روح اتفاق السـلام وطبيعته المتكاملة.

٨ - ويعكف الكونغرس حاليا على اسـتعراض القانون المتعلق بالميزانية الوطنية لعام ٢٠٢٠، الذي يجب إقراره قبل ٢٠ تشـرين الأول/أكتوبر. ومع أن هذا الاقتراح لا يتضـمن بندا محددا من الميزانية بشـأن تطبيق السـلام، فقد ضـمنَّته الحكومةُ مرفقا يصـف النفقات المقررة بحسـب كل فصـل من اتفاق السـلام. ومن المهم ضـمان حصـول جميع الوزارات والكيانات المكلفة بتنفيذ عملية السـلام على تمويل كاف. لذا، أرحب بتضـمين الميزانية المقترحة زيادة بنسـبة ١٥ في المائة للنظام الشـامل للحقيقة والعدالة والتعويضـات وعدم التكرار.

٩ - ويتواصـل تنفيذ البرامج الإنمائية الـ ١٦ المركّزة على الأقاليم، حيث أفادت الحكومة عن إنجاز أكثر من ٦٥٠ مشـروعا مجتمعيا وأن العمل جار على أكثر من ٥٠٠ مشـروع، تعود بالنفع على المجتمعات المحلية المتضـررة من النزاع. كما يحظى تنفيذ البرامج الإنمائية بدعم برنامج ''العمل مقابل الضـرائب'' الذي يتيح للشـركات الوفاء بجزء من التزاماتها الضـريبية من خلال الاسـتثمار في البنية التحتية في المناطق المتضررة من النزاع.

حلّ الخلافات المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام

١٠ - أعلن كل من الحكومة والقوات المسـلحة الثورية الكولومبية أن الطرف الآخر لم ينفذ بالكامل بعض الالتزامات في اتفاق السلام. وذكر كبار المسؤولين الحكوميين أن القوات المسلحة الثورية الكولومبية لم تمتثل بالكامل لالتزاماتها بتوفير المعلومات المتعلقة بمواقع الألغام وحقول الألغام، وأنها لم تكشـف بالكامل، من جملة أمور، عن أصـولها المالية وتسـلمها كلها. ودعت القوات المسـلحة الثورية الكولومبية الحكومةَ إلى القيام بالمزيد لضمان أمنها ورأت أن الحكومة تركز على إعادة الإدماج الشاملة عوض التركيز على تنفيذ أكثر شمولا لاتفاق السلام.

١١ - وأنشـئت بموجب اتفاق السـلام آليات لحل الخلافات والتغلب على التحديات التي تواجه التنفيذ، بينها لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه (لجنة المتابعة). وأشـجع الطرفين على اسـتخدام لجنة المتابعة لحل هذه المسـائل ولتعزيز آليات التنسـيق القائمة الأخرى. إن إنشـاء أفرقة عاملة تقنية معنية بمسائل محددة، مثل الآلية الثلاثية الأطراف بشأن مسائل إزالة الألغام المنشأة في الآونة الأخيرة بين مكتب المفوض السـامي للسـلام، والقوات المسـلحة الثورية الكولومبية والأمم المتحدة (البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام) هو تطور جدير بالترحيب. والأمم المتحدة على اسـتعداد لدعم هذا الحوار البنّاء بين الطرفين.

النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار

١٢ - خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، أولت الولاية القضـائية الخاصة من أجل السلام الأولويةَ لمشاركة الضـحايا في سبع قضـايا مدرجة حاليا في قائمة الدعاوى المعروضـة عليها، بمسـاعدتهم ليصـبحوا شـهودا معتمدين وتوفير الأدلة والحصول على المشورة القانونية وطلب الاستفادة من تدابير الحماية. وهي تعكف أيضا على استعراض اعتماد الجماعات الأصلية ومجالس الكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي.

١٣ - وفي إطار نظام العدالة الانتقالية المنشأ بموجب اتفاق السلام، لا يستفيد من الاستحقاقات بصورة مؤكدة إلا من يمتثل لالتزاماته. وفي أعقاب الإعلان الصادر في ٢٩ آب/أغسطس بأن بعض المقاتلين السابقين يعيدون تسليح أنفسهم، ذكرت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام أن حمل السلاح مجددا هو سبب يستدعي الطرد من ولايتها القضائية. وأمرت بإلقاء القبض على أربعة أشخاص ظهروا في شريط الفيديو (علاوة على شخصين كانت صدرت في حقهما مذكرتا توقيف)، وأعلنت عن العمل على تسريع الإجراءات القائمة للتحقق من الامتثال وعن اتخاذ إجراءات قضائية جديدة في حق أفراد آخرين ظهروا في الفيديو. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت قرارها استثناء ''هيسوس سانتريش'' وهيرنان داريو فيلاسكيس الملقب ''إل بايسا'' من ولايتها القضائية وسحب استحقاقاتهما في إطار نظام العدالة الانتقالية، بما في ذلك ضمان عدم تسليمهما. وأوعزت أيضا إلى دوائرها وأقسامها بسحب استحقاقات جميع الأشخاص الذين ظهروا في شريط الفيديو.

١٤ - ووفي ١٣ أيلول/سبتمبر، أعلنت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام فتح دعوى تحقُّق من الامتثال في حق ليدر يوهاني نوسكوي بوتوتو (الملقب ''مايمبو'')، المتهم من وزارة الدفاع بأنه زعيم جماعة منشقين يُشتبه في أنها مسؤولة عن ارتكاب مذبحة في سواريس، بمقاطعة كاوكا في آب/أغسطس (انظر أدناه). ويرفع هذا الإجراء إلى سبعة عدد القادة السابقين المرفوعة في حقهم دعاوى تحقُّق من الامتثال قيد الاستعراض.

١٥ - وواصلت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام التوعيةَ بنظام العدالة الانتقالية وتقديمَ المساعدة القانونية الفردية إلى المقاتلين السابقين من خلال تنظيم حلقات عمل في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج وإلى الأفراد العسكريين في الثكن.

١٦ - ولدى وحدة البحث عن الأشخاص الذين يعتبرون في عداد المفقودين معلومات في الوقت الراهن تحمل على المضي في البحث عن ١ ٠٨٢ شخصا بما في ذلك معلومات عن ٢٧٦ دعوى قدمتها القوات المسلحة الثورية الكولومبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير وعن ٨٠٦ دعاوى رفعتها سبع منظمات اجتماعية. وقد شجعت الوحدة مزيدا من الأفراد والكيانات على تقديم معلومات.

١٧ - وتلقت لجنة تقصي الحقائق حتى الآن أكثر من ٩٤٠ إفادة من الأفراد والمجتمعات المحلية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة اجتماعا إقليميا حول العنف الجنسي، وآخر حول المفقودين، وثلاثة عن حالة قادة المجتمع والمدافعين عن حقوق الإنسان. وتلقت اللجنة أيضا تقريرا وثَّق أكثر من ١٠٠ حالة من حالات العنف الجنسي الذي ارتكبته الجماعات المسلحة غير القانونية بين عامي ١٩٨٥ و ٢٠٠٦. وقد دشنت اللجنة ٢٢ دارا من ''دور الحقيقة'' الإقليمية الـ ٢٧ المقررة.

١٨ - وفي ٢ آب/أغسطس، التقى رؤساء المكونات الثلاثة للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار المستشارَ الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار وتوحيد الإجراءات واتفقوا على وضع خطة عمل مشتركة وعقد اجتماعات متابعة شهرية.

استبدال المحاصيل غير المشروعة

١٩ - استنادا إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أُتلفَ طوعا ما يقدَّر بـ ٣٧ ٦٢٩ هكتارا من هكتارات الكوكا الـ ٠٧٠ ٦٠ التي سجلتها ٠٩٧ ٩٩ أسرة، منذ آب/أغسطس ٢٠١٧ في إطار البرنامج

الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة المنصوص عليه في اتفاق السلام. وتلقى ما مجموعه ٢٤٦ ٢٤ أسرة مدفوعاتها المؤقتة عن سنة كاملة كما تلقت ٧٣١ ٦٠ أسرة مساعدة تقنية. ويفيد المكتب أن ٩٤ في المائة من الأُسَر ممتثلة لالتزاماتها الطوعية بالإتلاف. ولا تزال التحديات قائمة في المراحل المقبلة البالغة الأهمية للبرنامج، ولا سيما في تنفيذ مشاريع التنمية البديلة المستدامة.

٢٠ - وما زال الأفراد المشاركون في البرنامج عرضة للتهديدات والاعتداءات وأعمال القتل، وفقا لما أبرزه مرارا مكتب أمين المظالم، بما في ذلك من خلال الإنذار المبكر. ومن المهم أن تنفذ الحكومة بالكامل تدابير حماية الزعماء المشاركين في البرنامج التي أُعلنَ عنها في تموز/يوليه.

جيش التحرير الوطني

٢١ - في ٢٠ تموز/يوليه، وخلال بدء الدورة التشريعية الجديدة، أكد الرئيس دوكيه من جديد موقف حكومته ومفاده أن أي حوار محتمل مع جيش التحرير الوطني هو رهن الإفراج عن جميع الأفراد المحتجزين ووقف كل أعمال العنف. وما زال جيش التحرير الوطني يرفض تلك الشروط، وكرر دعوته إلى استئناف الحوار على أساس التقدم المحرز خلال المفاوضات مع الإدارة السابقة. وتترتب على استمرار العنف الناشئ عن وجود جيش التحرير الوطني في مناطق مختلفة من البلد آثار خطيرة مستمرة على السكان المدنيين.

ثالثا - مهام البعثة

ألف - إعادة الإدماج

عملية الانتقال في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج

٢٢ - في ١٥ آب/أغسطس، انتهت صلاحية الوضع القانوني للمناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. ووفقا لوكالة إعادة الإدماج والتطبيع، يقيم حاليا في هذه المناطق حاليا نحو ١٠٠ ٣ مقاتل سابق، إلى جانب أفراد أسرهم وآخرين. وفي ١٤ آب/أغسطس، أصدرت الحكومة بيانا أوضحت فيه أنه رغم التغيُّر المقبل للوضع القانوني لتلك المناطق، فستكون هناك فترة انتقالية مدتها سنتان لكل المواقع الـ ٢٤ سيمدَّد خلالها العمل بخطط توفير الخدمات والغذاء والصحة والأمن الجماعي.

٢٣ - وفي إطار التحضير للمرحلة الانتقالية، قام مدير وكالة إعادة الإدماج والتطبيع وعنصر القوات المسلحة الثورية الكولومبية بالمجلس الوطني لإعادة الإدماج، بصحبة البعثة، بزيارات مشتركة إلى ١١ من المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج التي حددت فيها الحكومة العقبات التي تعترض وجودها بشكلٍ دائم في مواقعها الحالية. وقد أُجريت تلك الزيارات بروح بناءة كما اتُفق على خريطة طريق لكل موقع من المواقع. ومن المهم التأكد من إحراء رصد مشترك لتنفيذ خرائط الطريق تلك. وخلال هذه الزيارات، أعربت السلطات والمجتمعات المحلية عن تأييدها لاستمرار وجود المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، مما يشير إلى أنها حملت معها مؤسسات الدولة والأمن والفرص الاقتصادية.

٢٤ - وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أصدرت الحكومة مرسوما أناطت بموجبه بوكالة إعادة الإدماج والتطبيع المسؤولية عن إدارة السلع، والخدمات والإمدادات الغذائية من أجل إعادة إدماج المقاتلين السابقين في مواقع لفترة تحددها الحكومة، ريثما تعتمد الوكالة قواعد تنظيمية. ومع أن المرسوم لا ينص على فترة تمديد،

فقد أعلن المستشار الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار وتوحيد الإجراءات في بيان في ذلك اليوم أن التمديد يسري حتى آب/أغسطس ٢٠٢٠. وأناط المرسوم أيضا بالوكالة المسؤولية عن إدارة المواقع التي تتواجد فيها قوات الأمن العام لضمان الأمن حول المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج والمواقع التي سيُنقَل إليها بعضهم.

٢٥ - إن اعتماد المرسوم هو تطور جدير بالترحيب. وإنني على ثقة بأن القواعد التنظيمية المحددة لتمديد الاستفادة من هذه الخدمات حتى آب/أغسطس ٢٠٢٠ ستُعتمد على وجه السرعة. ومن الملح أيضا توضيح التفاصيل المحددة للترتيبات الأمنية، وتوفير الخدمات والأراضي وترتيبات الإسكان لكل من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مواقعها الحالية أو المقبلة. وسيساعد ذلك في تطمين المقاتلين السابقين في هذا الوقت الحرج.

٢٦ - إن الإدماج الطويل الأجل لهذه المناطق في الترتيبات المتخذة على مستوى البلديات يشكل تحديات كبيرة من حيث الموارد وقدرات السلطات المحلية. وأعلنت الحكومة أن لديها ما يكفي من الموارد لبدء شراء أراضٍ للمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج وأنها رصدت حتى الآن نحو ٤,٧ ملايين دولار لهذا الغرض.

٢٧ - ومددت الحكومة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، دفعَ البدل الشهري الأساسي للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذي من المقرر أن ينتهي العمل به في ١٥ آب/أغسطس، شريطة المشاركة في أنشطة إعادة الإدماج، ورهنا بموافقة المجلس الوطني لإعادة الإدماج على ”خريطة الطريق المتعلقة بالإدماج“. ولا تزال الموافقة على خريطة الطريق هذه مسألة عالقة رئيسية.

٢٨ - وتعمل البعثة ووكالة إعادة الإدماج والتطبيع على استراتيجيةٍ للتوعية لشرح استمرارية عملية إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين داخل المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج وخارجها.

إعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي

٢٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اجتمع المجلس الوطني لإعادة الإدماج في مناسبتين، وأقرَّ ١١ مشروعا إنتاجيا جماعيا جديدا، مما رفع عدد المبادرات المعتمدة إلى ٣٥ تعود بالنفع على ٢ ٢٠٤ من المقاتلين السابقين (بينهم ٦٣٠ امرأة). وصُرف تمويل لـ ٢٢ منها استفاد منها ١ ٤٣٣ مقاتلا سابقا (بينهم ٤٢٦ امرأة) و ١٦ مشاركا من المجتمعات المحلية. وأقرَّ حتى تاريخه ٤٣١ من المشاريع الفردية وصُرف تمويل لـ ٤٢٤ منها استفاد منها ٤٨٣ من المقاتلين السابقين. وتلقى ما مجموعه ١ ٩١٦ مقاتلا سابقا أو ما نسبته ١٤,٧ في المائة من المقاتلين المعتمدين، تمويلا للمشاريع الإنتاجية من خلال هذه الآليات. والبعثة على علمٍ أيضا بـ ١٥٩ مبادرة إنتاجية ممولة ذاتيا و ٧١ مبادرة أخرى تحظى بالدعم في إطار التعاون الدولي.

٣٠ - ومن الأساسي تحديد معايير واضحة لكفالة الاستدامة الطويلة الأجل لهذه المشاريع الإنتاجية، بينها: نهج إقليمي يتيح ربط تلك المشاريع على نحو أفضل باستراتيجيات من قبيل البرامج الإنمائية المركّزة على الأقاليم وخطط التنمية المحلية؛ اتباع نهج مجتمعي بغية وضع المشاريع بالاشتراك مع المجتمعات المحلية؛ الوصول إلى الأسواق؛ الأراضي؛ المساعدة التقنية خلال تنفيذ المشاريع. وتعكف وكالة إعادة الإدماج والتطبيع حاليا بنشاط على تشجيع انخراط القطاع الخاص في عملية إعادة الإدماج.

٣١ - ويشارك حوالى ٠٠٠ ٥ مقاتل سابق في ١٢٠ مؤسسة منتجة، بينها تعاونيات وجمعيات، يحتاج العديد منها إلى الدعم للتغلب على القيود التقنية والبيروقراطية التي تعترض عملها، بينها العوائق التي تحول دون فتح حسابات مصرفية.

٣٢ - ورغم إدراج نهج مراعٍ للاعتبارات الجنسانية في استعراض وإقرار المشاريع الإنتاجية من قبل المجلس الوطني لإعادة الإدماج، فإن تنفيذه على الأرض لا يزال غير كاف، ولا سيما في ما يتعلق بمشاركة المرأة في عمليات صنع القرار والإجراءات الهادفة إلى التمكين الاقتصادي للمرأة. ورغم هذه القيود لا تزال النساء المحاربات السابقات تضعن المبادرات الإنتاجية الخاصة بهن، بما في ذلك من خلال الجمعيات النسائية والشراكات مع المجتمعات المحلية.

٣٣ - ويعمل حاليا ٨٢٢ مقاتلا سابقا في أنشطة متصلة بإحلال السلام: ٦٩٠ مقاتلا سابقا في وحدة الحماية الوطنية و ١٠٢ في منظمة إزالة الألغام للأغراض الإنسانية Humanicemos التابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية، و ٣٠ في وكالة إعادة الإدماج والتطبيع.

٣٤ - والتحق ما مجموعه ٣ ٥٤٣ مقاتلا سابقا (بينهم ٩١٤ امرأة) ببرامج التدريب المهني من خلال الدائرة الوطنية للتدريب كما أن عددا من الجامعات والمؤسسات التعليمية يوفر فرصا مماثلة.

٣٥ - وتعمل حاليا وكالة إعادة الإدماج والتطبيع على وضع ''مسار للعمالة'' لدعم المقاتلين السابقين في دخول سوق العمل، الذي ما زال صعبا بسبب الافتقار إلى فرص العمل في المناطق المتضررة من النزاع وغير ذلك من العوامل.

٣٦ - وما زالت إمكانية امتلاك الأرض تشكل تحديا رئيسيا: ومع أن السبل القانونية موجودة أصلا (المراسيم رقم ٧٥٦ و ٧٥٨ و ٩٠٢، والمادة ٢٨٣ من الخطة الإنمائية الوطنية)، فإنه ما زال يتعين بذل مزيد من الجهود من قبل الوكالة الوطنية للأراضي والفريق العامل التقني المعني بالأراضي التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج من أجل المضي قدما. وما زال توزيع قطعة الأرض الوحيدة التي حُددت حتى الآن (في كولينياس بمقاطعة غوابياره) على المقاتلين السابقين عالقا. وفي بعض الحالات، أتاحت السلطات الإثنية إمكانية الحصول على الأراضي للمقاتلين السابقين في أراضٍ إثنية جماعية.

٣٧ - ولا تزال المرافق الطبية في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج تعمل، ولكن ما زال يتعين بذل جهود أكبر لتقديم خدمات رعاية صحية جيدة، ولا سيما إلى المقاتلين السابقين الذين يعيشون خارج تلك المناطق. وأُحرزَ تقدم محدود في تقديم الدعم النفسي - الاجتماعي إلى المقاتلين السابقين. وما زالت الإمكانية المحدودة للحصول على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، بما في ذلك الرعاية الصحية النفاسية، تشكل أيضا مبعثا على القلق. وعليه، فمن المهم إقرار الخطة الوطنية للصحة الريفية وتنفيذها لفائدة المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية.

٣٨ - ومن الملحّ اعتماد استراتيجية وطنية للحصول على السكن لفائدة المقاتلين السابقين. ورغم التمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي، ما زال يتعين إقرار مشروع إسكان لـ ٣٥٠ مقاتلا سابقا في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في بوندوريس وتييرا غراتا.

٣٩ - ومُدد العمل ببرنامج التعليم ''أراندو لا إيدوكاسيون'' لفائدة ٣ ٣٠٠ من المقاتلين السابقين وأفراد المجتمع المحلي، حتى نيسان/أبريل ٢٠٢٠. ويستفيد ١ ٣٣٥ مقاتلا سابقا في ١٢٨ بلدية من

برنامج ''مايســـترو إيتينيرانته'' الذي تقوده وكالة إعادة الإدماج والتطبيع إلى جانب جامعة UNAD المفتوحة الوطنية للتعلم من بُعد. وينبغي إدراج هذه الجهود في استراتيجيةٍ لتوسيع نطاق الخدمات التعليمية بحيث تشمل المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية، تمشيا مع الخطة الوطنية للتعليم في المناطق الريفية.

٤٠ - وأُحرزَ تقدم في توفير ترتيبات الرعاية النهارية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج في المناطق الإقليمية الســـابقة للتدريب وإعادة الإدماج في مقاطعات لا غواهيرا وغوابياره وميتا وكاكويتا. ولا يزال مطلوبا توفير استجابة شاملة من قبل السلطات الوطنية والمحلية لتوفير التعليم والصحة والحماية لنحو ٢ ٥٠٠ طفل يعيشون مع المقاتلين السابقين، بينهم ٦٠٠ في تلك المناطق.

٤١ - ولا تزال المناقشات جارية بين وكالة إعادة الإدماج والتطبيع والمنتدى الرفيع المستوى للشعوب الإثنية بشأن ''برنامج مواءمة'' للمقاتلين السابقين من الشعوب الأصلية ومن الكولومبيين المتحدرين من أصل أفريقي. وينبغي النظر في العناصر الرئيسية في إطار هذا البرنامج بما في ذلك إمكانية الحصول على الأراضي والمشاريع الإنتاجية في الأقاليم الإثنية.

٤٢ - وينبغي مضاعفة الجهود الرامية إلى العمل من أجل تحقيق أهداف ''خطة التسريع'' الحكومية للمشاريع الإنتاجية والعمالة والسكن والجوانب الأخرى بغية إفادة نحو ١١ ٠٠٠ من المقاتلين السابقين بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩.

الجغرافيا الجديدة لإعادة الإدماج

٤٣ - استنادا إلى وكالة إعادة الإدماج والتطبيع، وحتى ٣١ تموز/يوليه، كان ٨ ٨١٦ مقاتلا سابقا، أو نحو ثلثي المقاتلين الســـابقين المعتمدين، يقيمون خارج المناطق الإقليمية الســـابقة للتدريب وإعادة الإدماج، في سياقات متنوعة في المناطق الريفية والحضرية. وحددت القوات المسلحة الثورية الكولومبية نحو ٧٠ مستوطنة جديدة يقوم فيها المقاتلون السابقون بإعادة إدماجهم الجماعية. وتكتسي إعادة الإدماج في المدن أهمية لأن أعدادا أكبر من المقاتلين الســـابقين يقيمون في المدن الكبرى بينها بوغوتا (٦٥٥) وبيلابيسنسيو (٢١١) وكالي (٢٠٦) وميديلين (٢٠٢).

٤٤ - إن هذا الســـياق المتغير يحتم على جميع الكيانات المعنية زيادة جهود التوعية وتقديم الخدمات وتوفير الفرص الإنتاجية للمقاتلين الســـابقين الذين يعيشـــون خارج المناطق الإقليمية الســـابقة للتدريب وإعادة الإدماج لأنهم يواجهون صعوبات أكبر في إمكانية الاستفادة من المشاريع الإنتاجية والسكن والصحة والتعليم والأمن.

٤٥ - وفي تموز/يوليه، أنشئ مجلس المقاطعات العاشر لإعادة الإدماج، في مقاطعة كاكويتا. وتسهم هذه الآليات الإقليمية ومجالس المقاطعات الـ ٢٤ لإعادة الإدماج في تحسين التنسيق وفي إمساك الجهات الفاعلة المحلية بزمام عملية إعادة الإدماج.

٤٦ - ويجب أن تكون عملية إعادة الإدماج مصحوبة ببسط وجود الدولة وتوسيع نطاق الخدمات المقدمة في المناطق المتضررة من النزاع بما يكفل استفادة المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين من منافع عملية السلام، ويعزز تاليا تحقيق المصالحة.

إعادة الإدماج السياسي

٤٧ - ما برح حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية منخرطا في حملة الانتخابات المحلية وانتخابات المقاطعات، وهو يؤيد ٣٠٨ مرشحين، بينهم مرشحون للمجالس البلدية وجمعيات المقاطعات ورؤساء بلديات. وثلث المرشحين هم من المقاتلين السابقين في حين أن نسبة ٣٨ في المائة منهم هم من النساء. وانضم ٦٠ مرشحا إلى قوائم ائتلاف تضم أحزابا وتنظيمات أخرى. وإضافة إلى ذلك، يخوض بعض المقاتلين السابقين من القوات المسلحة الثورية الكولومبية الانتخابات كمرشحين عن أحزاب أخرى.

٤٨ - لذا، ينبغي تعزيز تدابير الحماية والتخفيف بغية التصدي للمخاطر والوصم التي يواجهها مرشحو حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية والأفراد السابقون في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين يحظون بتأييد أحزاب أخرى. ولاحظت البعثة تحديات محددة تواجهها المرشحات، بينها إمكانية الحصول على المعلومات والموارد والحماية اللصيقة.

٤٩ - ولا يزال أعضاء الكونغرس التابعون للقوات المسلحة الثورية الكولومبية يشاركون بفعالية في الأنشطة التشريعية، بما في ذلك عقد جلسات الاستماع الرقابية وتقديم مشاريع القوانين. وفي ٢١ آب/أغسطس، انتُخب عضو في الكونغرس تابع للقوات المسلحة الثورية الكولومبية نائب رئيس للجنة في الكونغرس. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، اختارت خمسة أحزاب من المعارضة رئيسَ حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية رودريغو لوندونيو للإدلاء ببيان رسمي باسم المعارضة.

٥٠ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، شغل إسرابيل سونييغا (الملقب ''بينكوس بيوهيو'') المقعد الخامس للحزب في مجلس الشيوخ، الذي كان شغر في غياب ''إيفان ماركيس''. وفي ٢ أيلول/سبتمبر، فتح المفتش العام تحقيقا وأمر بتعليق عضوية ''هيسوس سانتريك'' في مجلس النواب، وفي ٣ أيلول/سبتمبر، طلب مجلس النواب من مجلس الدولة بدء إجراءات تجريده من تنصيبه.

باء - الضمانات الأمنية

(أ) الضمانات الأمنية الممنوحة للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي

٥١ - ما زال يساورني بالغ القلق إزاء العدد المرتفع لأعمال قتل الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحققت البعثة من ٢٤ عملية قتل، ليرتفع بذلك مجموع عمليات القتل في عام ٢٠١٩ إلى ٥٢. وإذا ما استمرت وتيرة جرائم القتل على ما هي عليه اليوم فسيفوق عددها في عام ٢٠١٩ العدد المبلغ عنه لعام ٢٠١٨ الذي وصل إلى ٦٤. ومنذ توقيع اتفاق السلام، تحققت البعثة من ١٤٧ عملية قتل و ١٢ حالة اختفاء و ٢١ محاولة قتل. وقد وقعت معظم عمليات القتل هذه في مقاطعات كاوكا (٢٨) ونارينيو (٢٠) وأنتيوكيا (١٩) وكاكويتا (١٧) ونورته دي سانتاندير (١٣) وبوتومايو (١٠) وباليه ديل كاوكا (٨) وميتا (٧). ولا يزال كل من المقاتلات السابقات النساء والمقاتلين السابقين الأطفال يواجهون مخاطر إضافية من قبيل العنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والتجنيد القسري.

٥٢ - ولم يبلَّغ إلا عن خمس اعتداءات قرب المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج. ويؤكد ذلك أهمية استصدار مرسومٍ يطبّع ما ثبت بأنه يشكل وجودا فعالا لقوات الأمن العام حول تلك المناطق ويضمن في الوقت نفسه اتخاذ تدابير أمنية شاملة عاجلة تطال نحو ٠٠٠ ٨ من المقاتلين السابقين الذين

يعيشون خارج تلك المناطق الجديدة، بما في ذلك في المستوطنات الريفية والْمُدُنية المناطق الريفية الجديدة. وينبغي لقوات الأمن أن تبذل أيضا قدرا أكبر من الجهود لبناء الثقة مع المجتمعات المحلية والمستوطنات الجديدة، بما في ذلك من خلال نشر أفراد من النساء.

٥٣ - ومع ذلك، تفيد وحدة التحقيقات الخاصة التابعة لمكتب النائب العام، بالتنسيق مع فوج النخبة بالشرطة الوطنية، عن إحراز تقدم هام: ١٣ دعوى أفضت إلى أحكام إدانة، و ١٣ دعوى قيد المحاكمة، و ٢٧ قيد التحقيق، و ٣٠ دعوى عالقة تنطوي على مذكرات عالقة بإلقاء القبض. وقد ارتُكب ما مجموعه ٦٤ عملية قتل مرتبطة بمنظمات جنائية وقد أُلقي القبض على مخططي ١٠ منها. ولكفالة قدرٍ أكبر من التأثير على المنظمات الإجرامية التي تقف وراء تلك الاعتداءات، يجب توجيه جهود التحقيق بشكلٍ متزايد نحو الملاحقة القضائية للمخططين لها، وينبغي دعم التحقيقات بتحسين التنسيق بين الوحدة وقوات الأمن العام وغيرهما من الكيانات الحكومية.

٥٤ - ويعكف حاليا الفريق العامل المشترك المعني بالتحقيق في الاعتداءات على الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، الذي يضم القوات المسلحة الثورية الكولومبية ووحدة التحقيقات الخاصة والوحدة الوطنية للحماية وفوج النخبة بالشرطة الوطنية والبعثة، على إيلاء الأولوية لهذه الدعاوى وإعداد منهجيات تحقيق مشتركة. ومن المهم أن يواصل الفريق عقد اجتماعات منتظمة.

٥٥ - وفي تطور جدير بالترحيب، أعلنت الحكومة في حزيران/يونيه، بالتنسيق مع المستشار الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار وتوحيد الإجراءات، عن تدابير ترمي إلى تعزيز الضمانات الأمنية للمقاتلين السابقين وعن إحراز تقدم أولي. وعُززت وحدة التحقيقات الخاصة بنشر ٢٥ من ضباط الشرطة القضائية ومحامين إضافيين في المقاطعات ذات الأولوية. واستُحدثت آلية مشتركة بين المؤسسات بقيادة وزارة الدفاع لدعم التحقيقات. وإضافة إلى ذلك، تعكف وكالة إعادة الإدماج والتطبيع على الترويج لفريق عامل ولمبادرات إقليمية لمنع وصم الأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. ومن المهم إشراك القوات المسلحة الثورية الكولومبية في آليات رصد ومتابعة لهذه التدابير، تقف البعثة على استعداد لدعمها.

٥٦ - وتضطلع المديرية الفرعية المتخصصة للأمن والحماية التابعة للوحدة الوطنية للحماية بدور أساسي في ضمان الحماية اللصيقة للأفراد السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية. إن أوجه النقص التي تعانيها ميزانية المديرية الفرعية والخلافات الأخيرة بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية بشأن سير عمل برنامج الحماية اللصيقة تقوض قدراتها. وتفيد الإدارة الفرعية بأن ثلث خطط الحماية اللصيقة كانت، حتى ٣١ آب/أغسطس، غير مكتملة وبأن من الضروري توفير ١٠٠ من الحراس الشخصيين لإنجازها. وينبغي عدم ادخار أي جهد لتخصيص الموارد اللازمة للمديرية الفرعية، كما ينبغي للحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية تسوية المشاكل بينهما بصورة بناءة من أجل ضمان أمن المقاتلين السابقين.

٥٧ - وتعكف حاليا الآلية الثلاثية للحماية والأمن، بالتنسيق مع المستشار الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار وتوحيد الإجراءات، على إجراء تحليل ووضع مبادئ توجيهية للإنذار المبكر في ما يتعلق بمخاطر

محددة تحيق بمرشحي القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وستواصل الآلية رصد التنسيق الفعال بين المديرية الفرعية وقوات الأمن العام.

٥٨ - إن ارتفاع وتيرة العنف ضد المرشحين السياسيين يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة. وفي ٨ تموز/يوليه، عقد الرئيس دوكيه اجتماعا للوحدة الرفيعة المستوى المسؤولة عن تنسيق وتنفيذ المنظومة الأمنية الشاملة المتعلقة بممارسة العمل السياسي، المنصوص عليها في اتفاق السلام. وأعلن أيضا عن اتخاذ تدابير أمنية إضافية في الفترة الانتخابية. ووضعت وزارة الداخلية خريطة طريق لحماية المرشحين السياسيين، بمن فيهم مرشحو حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية.

(ب) الضمانات الأمنية للمجتمعات المحلية والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية

٥٩ - لا تزال الاعتداءات على القادة الاجتماعيين والمدافعين عن حقوق الإنسان تشكل مصدر قلق كبير، وأشعر بالقلق بشكل خاص من تأثيرها في المجتمعات المحلية ونسيجها الاجتماعي. وفي عام ٢٠١٩، أبلغت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومؤسسات الدولة حتى الآن عن ١٢٣ حالة قتل مزعومة لمدافعين عن حقوق الإنسان وقيادات اجتماعية. وفي مظاهرات كبيرة سارت في المدن في جميع أنحاء كولومبيا في ٢٦ تموز/يوليه، كرّر الكولومبيون رفضهم للعنف الذي يمارس ضد القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان وطالبوا بحمايتهم.

٦٠ - ولا تزال الحالة في مقاطعة كاوكا بالغة السوء. ففي عطلة نهاية أسبوع واحدة فقط، بين ٣٠ آب/أغسطس و ٢ أيلول/سبتمبر، سُجّلت ١٩ عملية قتل مثيرة للجزع، من بينها هجوم وحشي على مرشحة الحزب الليبرالي لمنصب رئيس البلدية في بلدية سواريز، التي قُتلت مع خمسة أشخاص آخرين، بمن فيهم والدة المرشحة، ومرشّح آخر لعضوية المجلس البلدي. وقد أصدر مكتب أمين المظالم ثلاثة إنذارات مبكرة تتناول على وجه التحديد المخاطر في تلك البلدية.

٦١ - وتأثرت أيضا جماعة ناسا الأصلية في شمال كاوكا تأثرا خاصا من جراء الاشتباكات التي وقعت بين منظمات إجرامية بشأن السيطرة على الأراضي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قُتل ١١ فردا من أفراد هذه الجماعة، بينهم ٦ من قادتهم. وخلال عام ٢٠١٩، قُتل ٢٥ فردا من أفراد جماعة ناسا. وإضافة إلى ذلك، يساورني القلق إزاء حالة الجماعات الأصلية والجماعات الكولومبية المتحدرة من أصل أفريقي في جنوبي مقاطعة تشوكو وشرقي مقاطعة أنتيوكيا، وكذلك في مقاطعة نارينيو.

٦٢ - وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير أمنية شاملة لحماية المجتمعات المحلية في كاوكا وغيرها من المقاطعات المتضررة تاريخيا من النزاع. وينبغي أن تشمل هذه التدابير اتباع نهج إثني ومراعٍ للاعتبارات الجنسانية، وتدابير حماية محددة تشمل تعزيز الحرس من الجماعات الأصلية، فضلاً عن اتخاذ إجراءات ملموسة للمضي قدما في التحقيقات بالاقتران مع خطط واضحة لتفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها.

٦٣ - وفي ٩ تموز/يوليه، أعاد وزير الداخلية تنشيط اللجنة المشتركة بين القطاعات المعنية بضمانات القيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان وأفرقتها العاملة التقنية، التي تقوم بوضع خطة عمل لتنفيذ البرنامج الشامل لضمانات القيادات النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وفي ٣ تموز/يوليه، نظّم أمين المظالم والمفتش العام الاجتماع الوطني الثالث للميثاق من أجل الحياة ومن أجل حماية القيادات

الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان، الذي ركز على المخاطر التي تواجهها القيادات النسائية والمدافعون عن حقوق الإنسان. ولا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود لتلبية الاحتياجات المحددة للقيادات النسائية في مجال الحماية والأمن.

٦٤ - وفي ١٢ آب/أغسطس، عقد الرئيس دوكيه اجتماعا للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية لأول مرة منذ كانون الثاني/يناير. ولولاية هذه اللجنة المتمثلة في وضع سياسة عامة لتفكيك المنظمات الإجرامية وشبكات دعمها، على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام، أهمية حاسمة. فقد قدّم ممثلو المجتمع المدني في اللجنة مقترحات وعرض المفوض السامي للسلام نتائج الدورات الإقليمية للجنة الفرعية المعنية بالضمانات الأمنية والتقدم المحرز في تفكيك بعض الجماعات الإجرامية. ومن الأهمية بمكان أن تعقد اللجنة اجتماعات منتظمة للمضي قدما في وضع السياسة العامة مع مراعاة ما قُدم من مقترحات حتى الآن، وأن تتخذ إجراءات ملموسة فورية في أكثر الأقاليم تضررا.

٦٥ - وما فتئت وزارة الداخلية تشجع الحوار مع المجتمع المدني، بما في ذلك على مستوى المقاطعات، إلى جانب المجتمع الدولي، وذلك من أجل وضع سياسة عامة شاملة للقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين.

٦٦ - وفي آب/أغسطس، أعلنت الحكومة عن استراتيجية (Zonas Futuro) ”المناطق الاستراتيجية للتدخل الشامل“ التي تستهدف خمس مناطق متضررة من ضعف أو محدودية وجود الدولة؛ ومن الاقتصادات غير المشروعة والعنف والإجرام؛ وارتفاع معدلات إزالة الغابات. ويتمثل هدف الحكومة في تجاوز نطاق الرقابة العسكرية وسيطرة الشرطة للتركيز على التدخلات المؤسسية المتكاملة من خلال اتخاذ إجراءات مشتركة، بقيادة مدنية، بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في مجال التعاون الدولي. وستتابع البعثة هذه المبادرة، بما في ذلك تنسيقها الفعال وصلاتها بالكيانات والاستراتيجيات المنصوص عليها في اتفاق السلام، مثل البرامج الإنمائية المركّزة على الأراضي.

٦٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر مكتب أمين المظالم ١٢ إنذارا مبكرا (تتعلق بثماني مقاطعات)، شدّد فيها على الأسباب الهيكلية المستمرة للعنف المرتبطة بتعزّز الجماعات المسلحة غير المشروعة والتنظيمات الإجرامية وتوسّعها، وسلّط الضوء على المخاطر التي تهدد سلامة المجتمعات المحلية والأفراد، بما في ذلك العنف الجنسي والتجنيد القسري والتشريد القسري. ويفيد مكتب أمين المظالم بأنه في العديد من الحالات التي أصدر فيها تحذيرات مبكرة، تحققت المخاطر التي سُلط عليها الضوء في تلك التحذيرات المبكرة. وأرحب باستراتيجية الرصد المشترك بين مكتب أمين المظالم ومكتب المفتش العام لتعزيز المساءلة عن متابعة هذه الإنذارات المبكرة.

الضمانات القانونية

٦٨ - يشكل عبور الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي إلى الشرعية واعتمادهم شرطا أساسيا لإعادة إدماجهم سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، حيث أنهم لا يستطيعون الحصول على استحقاقات إعادة الإدماج إلا من خلال هذه العملية. وتعتبر حالات التأخير التي يواجهها بعض الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي في تسوية وضعهم القانوني أحد مصادر عدم اليقين في هذا الصدد.

٦٩ - ويجتمع مكتب المفوض السامي للسلام والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والبعثة بانتظام للتصدي للتحديات المعلقة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تُصدر الحكومة أي اعتمادات جديدة، حيث انصب تركيزها على استعراض قائمة الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين سبق اعتمادهم من أجل القضاء على الازدواجية. ونتيجة لذلك، يبلغ العدد الإجمالي الجديد من الأعضاء السابقين المعتمدين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي ٠٥٧ ١٣ فردا. وأكمل مكتب المفوض السامي للسلام الإخطار الإداري المتعلق بـ ٢٣٦ مقاتلا سابقا من خلال نشر قرارات الاعتماد الخاصة بهم.

٧٠ - ولا تزال الحكومة تستعرض حالات زهاء ٢٧٠ فردا غير معتمدين، منهم ١٦٤ سجينا. واتفقت القوات المسلحة الثورية الكولومبية ومكتب المفوض السامي، في إطار الآلية الثلاثية الأطراف وتحت مظلة لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، على أن تقوم القوات المسلحة الثورية الكولومبية، مصحوبة بالبعثة عند الإمكان وبتيسير من المكتب، بزيارات إلى السجون بهدف جمع المزيد من المعلومات عن قضايا هؤلاء الأفراد. وبدأت هذه الزيارات في ٢٩ آب/أغسطس.

٧١ - ولا يزال ينتظر زهاء ١٤٠ فردا من الأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة المقدمة في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧ اعتمادهم. وقد أعلن مكتب المفوض السامي للسلام أنه غير قادر على تحديد ما إذا كان هؤلاء الأفراد ينتمون إلى القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي السابق. وأعرب المكتب والقوات المسلحة الثورية الكولومبية عن التزامهما بالتعجيل بالعملية وتسوية حالة هؤلاء الأفراد.

٧٢ - ولم يحرز أي تقدم في تسوية حالة نحو ١٦٠ مقاتلا سابقا اعتمدهم مكتب المفوض السامي للسلام على النحو الواجب ولا يزالون في السجن، ويخضع وضعهم القانوني للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام. ويلزم أن تقوم الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام بتسوية هذه الدعاوى على وجه السرعة حتى يتسنى الإفراج عن الأفراد الذين يستوفون المعايير القانونية للحرية المشروطة أو العفو، وفقاً لاتفاق السلام، والمشاركة في عملية إعادة الإدماج.

٧٣ - وفيما يتعلق بقائمة مما يناهز ١ ٠٠٠ عضو من الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي تلقّتها الحكومة في ١٠ آب/أغسطس ٢٠١٨، أبلغ مكتب المفوض السامي للسلام رسميا بأن الموعد النهائي لتقديم الأسماء لأغراض الاعتماد كان ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، أشار المكتب إلى أنه، وفقاً لوزير الدفاع، لم يعد خيار دخول هؤلاء الأشخاص الطريق الفردي لإعادة الإدماج متاحا. ولا توافق القوات المسلحة الثورية الكولومبية على هذا الاستنتاج وتعتزم إثارة هذه المسألة في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه.

جيم - المسائل الشاملة

الشؤون الجنسانية

٧٤ - من الضروري كفالة اتباع نهج مراع للاعتبارات الجنسانية في عملية إعادة الإدماج، لا سيما وأن النساء يشكلن نحو ٢٥ في المائة من المقاتلين السابقين في عملية إعادة الإدماج. وفي ٢٠ آب/أغسطس، اجتمع المنتدى الحكومي الرفيع المستوى المعني بالشؤون الجنسانية لمناقشة الإجراءات الجنسانية في إطار السياسة الوطنية لإعادة الإدماج، وطلب المستشار الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار وتوحيد الإجراءات

من المؤسسات الحكومية المعنية أن تضع خططا تنفيذ لهذه الإجراءات. وينبغي للحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية أن تتعاونا تعاونا وثيقا لرصد تنفيذها. ومن المهم أيضا تعزيز آليات التنسيق مثل الفريق العامل التقني المعني بالشؤون الجنسانية التابع للمجلس الوطني لإعادة الإدماج والمعنيين بالشؤون الجنسانية في وكالة إعادة الإدماج والتطبيع على الصعيد المحلي.

٧٥ - وفي ١٤ آب/أغسطس، قدمت اللجنة المعنية بالشؤون الجنسانية التابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية استنتاجات اجتماعها الوطني الأول للنساء الأعضاء السابقات في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي. وأبرزت الاستنتاجات الاحتياجات الرئيسية، بما في ذلك إمكانية الحصول على الموارد والتمويل اللازمين للمبادرات الإنتاجية التي تقودها المرأة؛ وإمكانية الحصول على التعليم العالي وفرص العمل؛ وإمكانية الوصول إلى أماكن صنع القرار؛ والدعم المقدّم لخدمات رعاية الطفل والصحة الجنسية والإنجابية؛ وزيادة الدعم المقدم من قيادة حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية من أجل المضي قدما بجدول أعمالها الجنساني على الصعيد الداخلي؛ وتعزيز المنظمات النسائية واللجان الجنسانية على الصعيد المحلي.

٧٦ - ومع انتهاء العام الأول من عمل المنتدى الخاص المعني بالمسائل الجنسانية للتحقق من الأحكام الجنسانية الواردة في اتفاق السلام، من المهم أن تكفل لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه استمرارية المنتدى إلى ما بعد كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، بما في ذلك توفّر الموارد الكافية واستمرار الحوار بين المنتدى الخاص واللجنة.

٧٧ - وتواصل البعثة إجراء حوار مثمر مع المنظمات النسائية على الصعيدين الوطني والمحلي، وكذلك مع المقاتلات السابقات، والقائدات الاجتماعيات، والمدافعات عن حقوق الإنسان، والمرشحات، وأعضاء جماعة المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين.

الشؤون الإثنية

٧٨ - في ١٣ آب/أغسطس، وافقت لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه على خطة عمل المنتدى الرفيع المستوى المعني بالشعوب الإثنية، التي تهدف إلى تعزيز دور المنتدى بوصفه المحاور الرئيسي للجنة من أجل تنفيذ الفصل المتعلق بالقضايا الإثنية من اتفاق السلام. وقد أُحرز بعض التقدم في تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها عدة كيانات عامة في أيار/مايو بإدراج إجراءات ملموسة في خطط عملها وميزانياتها فيما يتعلق بتنفيذ الفصل. وتُشجَّع اللجنة الفرعية المواضيعية المعنية بالقضايا الإثنية التابعة للجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على استئناف عملها.

٧٩ - ولا يزال المقاتلون السابقون من الجماعات الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية يواجهون تحديات محددة في إعادة إدماجهم. وإضافة إلى برنامج المواءمة الذي تناقشه وكالة إعادة الإدماج والتطبيع، من المهم دعم المشاريع الإنتاجية لهؤلاء السكان. وتثير المخاطر الأمنية التي يواجهها المقاتلون السابقون من أصل إثني في مقاطعة تشوكو القلق بوجه خاص، ولا سيما أولئك الذين غادروا المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج في فيدري بعد إغلاقها.

الأطفال والنزاع المسلّح

٨٠ - في تطور جدير بالترحيب، تولّت وكالة إعادة الإدماج والتطبيع دورا قياديا متزايدا في تنفيذ برنامج ''مسار حياة مختلف'' لإعادة إدماج الأطفال، بما في ذلك من خلال لجان المتابعة المحلية. وفي آب/أغسطس ٢٠١٩، بلغ ١٢٠ مراهقا من المراهقين الـ ١٢٣ الذين كان لهم صلة سابقة بالقوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي سن الثامنة عشرة؛ وكان ١١١ مراهقا منهم في مرحلة إعادة الإدماج ضمن البرنامج، و ١١٠ مراهقين يتلقون مرتبات شهرية. وهناك ثمانية مراهقين تحت حماية المعهد الكولومبي لرعاية الأسرة.

٨١ - ومن بين ١٢٣ مراهقا شارك في البرنامج، تلقت البعثة تقارير عما لا يقل عن ست حالات لمراهقين لا يحملون وثائق صحيحة. ويلزم أن تقدّم وكالة إعادة الإدماج والتطبيع ومكتب المفوض السامي للسلام توضيحا فيما يتعلق بـ ٢١٨ حالة جديدة من حالات الشباب التي حددتهم القوات المسلحة الثورية الكولومبية والتي يمكن إدراجها في البرنامج. ومن الضروري أيضا ضمان وجود صك قانوني يضمن استدامة البرنامج وموارده. ولا تزال عدم إمكانية الحصول على الدعم النفسي والأسري والتعويضات والمشاريع الإنتاجية ذات النهج المراعي للشباب تشكل تحديات كبيرة.

٨٢ - ومن الأهمية بمكان توفير الخدمات الاجتماعية على نحو فعال لأفراد أسر المقاتلين السابقين، ولا سيما الأطفال. وتواصل البعثة دعم الدورات التدريبية والأنشطة المتعلقة بمهارات رعاية الأطفال، ومنع العنف الجنسي والجنساني، والأنشطة الرياضية والثقافية مع الأطفال والمراهقين وأسرهم في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج والمجتمعات المحلية المحيطة بها. ولم يُحرز أي تقدم فيما يتعلق بحالات الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي الذين يسعون إلى الحصول على الوصاية القانونية على أطفالهم.

٨٣ - وفي ٢٦ حزيران/يونيه، تلقت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام تقريرا يتضمّن شهادات الأشخاص الذين جنّدتهم القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي قسرا عندما كانوا أطفالا ونجوا من هجوم شنّه الجيش عام ٢٠٠٠. ويشكّل هذا التقرير خطوة هامة في التحقيق في العنف ضد الأطفال أثناء النزاع.

شؤون الشباب والسلام والأمن

٨٤ - يواصل الشباب الكولومبي في جميع أنحاء البلد المشاركة بطرق مبتكرة في جهود بناء السلام، بما في ذلك من خلال العمل التطوعي، والرياضة، والأنشطة الثقافية، ومبادرات المصالحة والحوار. وتدعم الجامعات في عدة مناطق أيضا المبادرات التي يقوم بها طلابها وأعضاء هيئة التدريس فيها لدعم مشاريع إعادة إدماج المقاتلين السابقين. وأقامت البعثة شراكة مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) بشأن مشروع لتعزيز حوارات المصالحة التي يقودها الشباب بين المجتمعات المحلية والمقاتلين السابقين بالقرب من المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، بدءا بتجريب ناجح في تييرا غراتا (مقاطعة سيزار). وفي تموز/يوليه، شارك مقاتلان سابقان شابان من منطقة أغوا بونيتا الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج (مقاطعة كاكويتا) في اجتماع أمريكا اللاتينية للشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب إلى جانب قادة كولومبيين شباب آخرين، ورحبوا فيما بعد بوفد من أعضاء الشبكة قدموا من بلدان مختلفة لزيارة المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج.

التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٨٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمت الموافقة على أن ينفّذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ثلاثة مشاريع محلية لتحقيق الاستقرار، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني المتعدد الشركاء من أجل استدامة السلام في كولومبيا، من أجل تحسين فرص الحصول على الخدمات الصحية في ٢٣ بلدية فيها مناطق إقليمية سابقة للتدريب وإعادة الإدماج؛ ومن أجل توفير الدعم المعيشي القصير الأجل للأسر المسجلة في البرنامج الوطني الشامل لاستبدال المحاصيل غير المشروعة؛ وإيفاد فرق حكومية إلى ١٧٠ بلدية لتسريع تنفيذ هذه البرامج الإنمائية المركّزة على الأراضي. وعلاوة على ذلك، تمت الموافقة على صناديق تمويل مختلطة مبتكرة لسبعة مشاريع ذات أثر اجتماعي من القطاع الخاص في ٦١ بلدية من البلديات المشمولة بالبرامج الإنمائية. وكذلك خُصصت أموال لتوسيع نطاق التوعية الإقليمية بشأن لجنة تقصي الحقائق.

٨٦ - وركز الفريق المشترك بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على الدعم الذي يقدّمه لإعادة الإدماج تحضيرا لعملية الانتقال الخاصة بالمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، وإعادة الإدماج المجتمعي، والاستجابة لتزايد هجرة المقاتلين السابقين إلى المناطق الحضرية. وتمت الموافقة على الدعم المالي والتقني المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة لـ ٢٢ مشروعا إنتاجيا جماعيا. ووافق الصندوق كذلك على تقديم أموال إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لزيادة الدعم الذي تقدّمه لمشاريع إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي ومشاريع بناء السلام المحلية.

٨٧ - وتتشارك البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بانتظام استضافة اجتماعات مع منابر حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. ويجري تقديم دعم إضافي للنظام الوطني للإنذار المبكر، وتحسين القدرات على تحليل الاستجابات ورصدها وتقييمها على الصعيدين الوطني والمحلي. وتقدم المفوضية تقارير بصورة مستمرة عن جميع العناصر المتصلة بحقوق الإنسان في اتفاق السلام، وتتعاون مع البعثة بشأن مختلف المسائل الشاملة.

٨٨ - وتواصل البعثة والفريق القطري العمل مع وزارة الداخلية ومنظمات المجتمع المدني من أجل وضع سياسة وطنية شاملة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وعُقدت اجتماعات مشتركة مع منظمة كولومبيا الوطنية للشعوب الأصلية بشأن خطة عمل محددة لأقاليم الشعوب الأصلية.

٨٩ - وقد حدّد مشروع صندوق بناء السلام المتعلق بإعادة الإدماج، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وقيمته ٣ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، ووضع بالتنسيق مع البعثة، مشاريع إنتاجية في ١٥ موقعا، وبدأ في تنفيذ العنصر الاجتماعي الذي يركز على رعاية الطفل، والبيئات التي توفر الحماية للأطفال، ودعم اللجان الجنسانية المحلية.

رابعا – هياكل البعثة

ألف – الدعم المقدم للبعثات

٩٠ – تواصل البعثة تعديل وجودها وتنقلها في الميدان لتكون أقرب إلى المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية في المناطق النائية. وبعد صدور التوصيات الأمنية، أنجزت البعثة أعمالها في أحد المخيمات المؤقتة للبعثة حيث تمكن الفريق المحلي من الانتشار في ٨ آب/أغسطس، وتقوم البعثة بأعمال في موقع آخر.

٩١ – وتواصل البعثة بذل الجهود لتحقيق أهدافها المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. ففي ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، كانت نسبة ٤٤ في المائة من جميع الموظفين المدنيين من النساء. وتمثل النساء ٥٤ في المائة من متطوعي الأمم المتحدة، و ٣٥ في المائة من المراقبين الدوليين و ٥٨ في المائة من الخبراء الاستشاريين والمتعاقدين الأفراد. وفي ٢٩ تموز/يوليه، عَيّنتُ كارلا غابرييلا سامايوا ريكاري نائبة لممثلي الخاص.

باء – السلامة والأمن

٩٢ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدت الحوادث الأمنية التي وقعت في المناطق القريبة من بعض المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، ولا سيما ظهور نقاط تفتيش غير قانونية وفرض حظر تجول، وورود تقارير عن وجود أجهزة متفجرة على طول الطرق، إلى فرض قيود على تنقل البعثة. وبالإضافة إلى ذلك، قام أفراد مزعومون في مجموعة منشقة تابعة للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابق بتوقيف موظفين تابعين للأمم المتحدة كانوا يقومون بمهمة ميدانية في مقاطعة أراوكا توقيفا مؤقتا وابتزوهم وسرقوهم. وكذلك أوقفت إدارة شؤون السلامة والأمن مؤقتا تحركات البعثات الميدانية في مقاطعة كاوكا بسبب الحالة الأمنية في عدة بلديات. وقامت الإدارة أيضا بتقييم الآثار الأمنية المترتبة على إعلان ٢٩ آب/أغسطس. وظلت مستويات المخاطر المتبقية بعد تنفيذ تدابير إدارة المخاطر الأمنية متوسطة إلى منخفضة.

جيم – السلوك والانضباط

٩٣ – تواصل البعثة بذل الجهود الرامية إلى منع سوء السلوك والتصدي له، بما في ذلك أنشطة التوعية المتعلقة بمنع التمييز والتحرش، وكذلك التحرش الجنسي، وإساءة استعمال السلطة، واستخدام مدونة قواعد السلوك لموظفي البعثة والمتعاقدين. وتواصل فرقة العمل المشتركة بين البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بذل الجهود المشتركة في مجال التوعية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك توفير دورات تدريبية مشتركة لموظفي الفريق القطري وموظفي البعثة والشركاء المنفذين ومنظمات المجتمع المدني في المواقع الميدانية.

٩٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أُبلغت البعثة بستة ادعاءات، من بينها ادعاء بالاستغلال الجنسي، هي حاليا قيد التحقيق.

خامسا – ملاحظات

٩٥ – رسم الاتفاق النهائي لكولومبيا طريقا ليعبر عليه البلد من النزاع الذي دام عقودا إلى السلام المستدام من خلال مجموعة من الالتزامات المتشابكة الرامية إلى وضع حد للعنف، وتحقيق العدالة للضحايا وإعلامهم بالحقيقة، والاستعاضة عن الاقتصادات غير المشروعة باقتصادات مشروعة، وتحقيق تحول عميق في المناطق التي أضرّت بها الحرب لأمد طويل. وإنني أثني على جهود الرئيس دوكيه وإدارته في تنفيذ استراتيجية ''السلام مع الشرعية''. ورغم ذلك، ينبغي لجميع المعنيين بذل مزيد من الجهود من أجل تنفيذ أجزاء أخرى من اتفاق السلام للوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها للضحايا والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والمقاتلين السابقين. ويمثّل توطيد السلام بشكل كامل فرصة ثمينة لكولومبيا وسيستلزم بذل جهد شامل، وفي ذلك يمكن للكولومبيين أن يواصلوا الاعتماد على الدعم الثابت الذي تقدّمه الأمم المتحدة.

٩٦ – وإنني أدين بشدة إعلان مجموعة من القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي أنهم قرروا حمل السلاح مرة أخرى. لقد عانت كولومبيا بما فيه الكفاية، وليس هناك مبرر لاستئناف الكفاح المسلح أو التراجع عن الالتزامات الواردة في الاتفاق النهائي. ويساورني القلق من الأثر المحتمل لهذا الإعلان على أعمال العنف التي قد تقع في الأقاليم. وإنني أرحب بالرفض الفوري لهذا الإعلان من جانب حزب القوات المسلحة الثورية الكولومبية، وبالإعراب على نطاق واسع عن الالتزام بعملية السلام من جانب المقاتلين السابقين في جميع أنحاء البلد. ولا ينبغي وصم هؤلاء المقاتلين السابقين الملتزمين بالقانون بسبب أعمال غير حكيمة تقوم بها أقلية صغيرة. وبعد مضي عامين على الانتهاء من إلقاء السلاح، لا يمكن التأكيد بما فيه الكفاية أن الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين ما زالوا منخرطين في عملية السلام ويبذلون جهودا مثمرة بالشراكة مع المجتمعات المحلية، ويتابعون تحصيلهم العلمي، ويشاركون في السياسة المحلية، ويوجدون الفرص لأسرهم أو يسعون إلى اغتنامها، ويسهمون في عمل النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. ويجب الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها للمقاتلين السابقين الذين ألقوا أسلحتهم بحسن نية ولا يزالون جزءا من عملية إعادة الإدماج، وأرحب بإعادة تأكيد الرئيس دوكيه على التزامه بإعادة إدماجهم. وفي المرحلة الراهنة، من المهم أكثر من أي وقت مضى التعجيل بتنفيذ اتفاق السلام ككل وتعميقه، وفي إطار ذلك، من المهم بذل كل الجهود الممكنة لكفالة سلامة الآلاف من المقاتلين السابقين وسبل عيشهم وضماناتهم القانونية، هؤلاء المقاتلين الذين يثابرون في السعي لتحقيق السلام على الرغم من الهجمات التي تُشنّ ضدهم، والشكوك التي تُثار حولهم، ومحاولات تضليلهم.

٩٧ – وإنني أرحب بتوقيع الميثاق الوطني للثقافة السياسية واللاعنف خلال الحملة الانتخابية، وأثني على المجلس الوطني من أجل السلام والمصالحة والتعايش لقيادته وعلى جميع الأحزاب السياسية التي أيّدته. والميثاق خير مثال على ما يمكن تحقيقه عندما توضع الخلافات السياسية جانبا لصالح المصالح الوطنية. وأشجع جميع الأطراف والمجتمع الكولومبي على تجاوز الخطاب المستقطب والواصم، وعلى العمل بدلا من ذلك لبناء الجسور والسعي إلى توافق في الآراء أكثر شمولا بشأن القضايا التي تهم الكولومبيين أكثر من أي وقت مضى، ولا سيما أولئك الذين عانوا أكثر من غيرهم نتيجة للنزاع.

٩٨ – وإن إجراء حملة سلمية خالية من العنف السياسي والوصم هو في صالح جميع الكولومبيين. فالهجمات الأخيرة التي شُنّت ضد المرشحين، بما في ذلك المذبحة المروعة التي وقعت في سواريز، بمقاطعة كاوكا، وقتل مرشح لمنصب رئيس البلدية في تيبو، بمقاطعة نورتي دي سانتاندير، تبيّن الحاجة إلى اتخاذ

تدابير حماية عاجلة للمرشحين من جميع الأحزاب، بما في ذلك تدابير مصممة خصيصا للمرشحات. وكانت الانتخابات البرلمانية والرئاسية التي جرت في عام ٢٠١٨ هي الأكثر سلاما منذ عقود. وأشجع الحكومة وجميع الأطراف على عدم ادخار أي جهد لمنع وقوع المزيد من حوادث العنف في الأسابيع التي تسبق الانتخابات المحلية المقبلة، التي ينبغي أن تكون معلما هاما آخر في بناء السلام في كولومبيا.

٩٩ - وتشن الهجمات المتصلة بالانتخابات في سياق من أعمال عنف مستمرة ومثيرة للجزع ضد القيادات الاجتماعية، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي، والأشخاص المشاركين في تنفيذ اتفاق السلام، والمجتمعات المحلية الريفية، بما في ذلك الجماعات الأصلية والمجتمعات الكولومبية المنحدرين من أصول أفريقية. وثمة حاجة ماسة إلى اتخاذ تدابير واضحة لتفكيك الشبكات الإجرامية وإجراء تحقيقات جنائية فعالة لتحديد الجناة، من المدبرين والفاعلين. وإنني أرحب بالاجتماع الذي عقدته مؤخرا اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، وأشجعها على الاجتماع بانتظام والتركيز على اتخاذ تدابير فورية وملموسة ومحددة السياق لاستهداف الشبكات الإجرامية في أكثر المناطق ضعفا، وتحديدا في مقاطعة كاوكا، ومنطقة كاتاتومبو، وساحل المحيط الهادئ، والمناطق الريفية من مقاطعة أنتيوكيا. وأشجع أيضا الحكومة وقوات الأمن العام والسلطات المحلية على الاستجابة بإجراءات منسقة فورية للإنذارات المبكرة والتوصيات الصادرة عن اللجنة المشتركة بين القطاعات للرد السريع على الإنذارات المبكرة. فقد ثبت مرارا وتكرارا أن هذه الإنذارات المبكرة دقيقة بشكل مأساوي.

١٠٠ - وكما ذكرت في تقارير سابقة، لا يمكن التصدي للأسباب الكامنة وراء العنف بفعالية إلا ببسط سلطة الدولة على نحو متكامل ومنسّق، من خلال قوات الأمن العام والمؤسسات المدنية على حد سواء، من أجل إحلال الأمن وتحقيق التنمية وتوفير البنى التحتية، والفرص الاقتصادية وإعمال حقوق الإنسان الأساسية في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. وقد واصلت الحكومة بذل الجهود الرامية إلى إحلال الأمن وتوفير البنى التحتية والخدمات في المناطق الريفية، بسبل منها تنفيذ البرامج الإنمائية المركّزة على الأراضي، وأشجع إحراز مزيد من التقدم بشأن العناصر الأخرى في سياسة الإصلاح الريفي الشاملة. وينبغي إيلاء الأولوية للتنسيق بين البرامج والاستراتيجيات التي تقودها الحكومة في المناطق الريفية، وإشراك الأطراف الفاعلة المحلية، ومن بينها السلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

١٠١ - وإنني أثني على الحكومة لتعاملها المسؤول مع المرحلة الانتقالية في المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج، وعلى القوات المسلحة الثورية لدورها البناء. وأرحب على وجه الخصوص بزياراتهما المشتركة إلى المناطق الإقليمية التي تواجه تحديات محددة، والتي كان لها دور أساسي في التخفيف من الشكوك بين المقاتلين السابقين. ومن المهم أن تستمر الزيارات المشتركة بين الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية والبعثة إلى مناطق إقليمية أخرى سابقة للتدريب وإعادة الإدماج وإلى مستوطنات جديدة. وينبغي أن تكون هذه العملية المشتركة مثالا يُحتذى به للتغلب على العقبات التي تعترض التنفيذ من خلال الحوار.

١٠٢ - وينص اتفاق السلام على أن تكون إعادة الإدماج في الحياة المدنية عملية شاملة ومستدامة. وتتطلب النظرة الشاملة لإعادة الإدماج تنفيذا تكميليا للالتزامات الرئيسية الأخرى الواردة في اتفاق السلام. فعلى سبيل المثال، ترتبط إعادة الإدماج الاجتماعي والاقتصادي ارتباطا وثيقا بالإصلاح الريفي الشامل؛ وكذلك ترتبط إعادة الإدماج السياسي بالإصلاح السياسي؛ وإعادة الإدماج المجتمعي ببرامج

التنمية المركّزة على الأراضي؛ وأخيرا ترتبط المصالحة بالعدالة الانتقالية وحقوق الضحايا. ومن الأهمية بمكان أن تضطلع جميع الوزارات والمؤسسات المعنية بدورها. فالتنسيق الفعال له أهمية قصوى، سواء فيما بين الكيانات الوطنية، بقيادة المستشار الرئاسي لشؤون تحقيق الاستقرار وتوحيد الإجراءات أو بين الحكومة الوطنية والسلطات المحلية.

١٠٣ - ولضمان استدامة إعادة الإدماج، ينبغي للجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك المجلس الوطني لإعادة الإدماج، أن تتأكد من أن جميع مبادرات إعادة الإدماج والمشاريع الإنتاجية لها رؤية متوسطة وطويلة الأجل تساعد على تحسين حياة المقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية. وأشجع كذلك على مواصلة متابعة تنفيذ الإجراءات المتصلة بالمنظور الجنساني الواردة في السياسة الوطنية لإعادة الإدماج، فضلا عن زيادة التركيز على تطلعات الشباب ومشاركتهم. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المقاتلين السابقين من الجماعات الأصلية والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية وذوي الإعاقة ولظروفهم الخاصة.

١٠٤ - وتتطلب استدامة عملية إعادة الإدماج أيضا أن تولي جميع الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومة والقوات المسلحة الثورية الكولومبية وسلطات المقاطعات والسلطات المحلية، مزيدا من الاهتمام لحالة أكثر من ٠٠٠ ٨ مقاتل سابق يقيمون خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، ويواجهون تحديات أكبر فيما يتعلّق بأمنهم والخدمات الأساسية المقدّمة والفرص الإنتاجية المتاحة لهم. وعلاوة على ذلك، من الضروري بذل جهود محددة الأهداف لتلبية احتياجات إعادة الإدماج والاحتياجات الأمنية للقادة السابقين من المستوى المتوسط والقادة الناشئين داخل المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج والمستوطنات الجديدة، لأن مراكزهم القيادية أساسية لاستدامة العملية.

١٠٥ - وينبغي أن يظل الضحايا في صميم تنفيذ اتفاق السلام. وينبغي للبرامج الإنمائية المركّزة على الأراضي والاستراتيجيات الإنمائية الأخرى أن تكفل تمتع المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والضحايا وأسرهم بثمار السلام. وأود أيضا أن أثني على عمل العناصر الثلاثة للنظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار في سبيل ضمان حقوق الضحايا وأسرهم، وما زلت أهيب بجميع الأطراف دعم عمل هذه الهيئات، بما في ذلك عن طريق مواصلة المثول أمام لجنة تقصي الحقائق ومحكمة السلام الخاصة، وتقديم معلومات لوحدة البحث عن الأشخاص الذين اعتبروا في عداد المفقودين.

١٠٦ - وأشيد مرة أخرى بالعديد من الأفراد والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية في كولومبيا الذين يعملون بلا كلل من أجل تعزيز المصالحة وإتاحة الفرص لتحقيق الازدهار وتحقيق السلام الدائم. وفي بذل هذه الجهود النبيلة، يمكنهم أن يعولوا على شراكة الأمم المتحدة، من خلال البعثة، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، التي أشكرها على جهودها الدؤوبة دعما للسلام في كولومبيا، فضلا عن الدعم الثابت الذي يقدمه المجتمع الدولي، الذي لا يزال ملتزما بدعم مثال كولومبيا الملهم في حل النزاعات وبناء السلام.